

الخطة الدراسية لبرنامج دبلوم المعهد القضائي

تتضمن الخطة الدراسية للمعهد القضائي الأردني دراسة (٢٧) مادة موزعة على (٧٠) ساعة صفية بواقع ٢٢ أسبوع لكل فصل دراسي ، تقدم على مدى سنتين دراسيتين تطبيقيتين بواقع فصلين دراسيين لكل سنة ، وذلك على النحو المبين تفصيلاً فيما يلي :

اولاً : المواد والمساقات الدراسية:-

الرقم	المادة	ساعة صفية الحالي
١.	قواعد السلوك القضائي	١
٢.	تطبيقات عملية في القانون المدني ١/ مصادر الالتزام والمسؤولية العقدية.	٣
٣.	تطبيقات عملية في قانون العقوبات ١/ الجرائم الواقعة على الاشخاص	٣
٤.	تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات الجزائية ١/ تطبيقات عملية في قانون محاكم الصلح /جزاء	٤
٥.	تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات المدنية ١/ تطبيقات عملية في قانون محاكم الصلح /حقوق	٤
٦.	لغة أجنبية الانجليزية أو الفرنسية	(١٢) موزعة على ٣ فصول بواقع ٤ ساعات بالاسبوع
٧.	تطبيقات عملية في القانون المدني ٢/ أحكام الالتزام	٣
٨.	تطبيقات عملية في قانون العقوبات ٢/ الجرائم الواقعة على الاموال والجرائم المخلة بالثقة العامة	٣
٩.	تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات الجزائية ٢ وأصول قواعد الاثبات الجزائية	٣
١٠.	تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات المدنية ٢ وأصول قواعد الاثبات المدنية	٣
١١.	اصول التفسير القانوني	١
١٢.	قواعد الصياغة و البلاغة / وتسبيب وصياغة الاحكام	٢
١٣.	تطبيقات عملية في القانون المدني ٣/ عقود مسماة	٣
١٤.	المسؤولية الطبية المدنية والجزائية	١
١٥.	تطبيقات عملية في قانون العمل و المنازعات في قانون الضمان الاجتماعي	٣
١٦.	الجرائم الالكترونية	٢
١٧.	تطبيقات عملية في القضايا التجارية .	٢
١٨.	تطبيقات عملية في التشريعات المالية والمصرفية.	٢
١٩.	ادماج المعايير الدولية لحقوق الانسان في الاحكام الوطنية	١
٢٠.	تطبيقات عملية في قانون الشركات	٣
٢١.	تطبيقات عملية في الطب الشرعي	١
٢٢.	تطبيقات عملية في قانون الأحداث	١
٢٣.	تطبيقات عملية في قانون التنفيذ	٣
٢٤.	تطبيقات عملية في عقود التأمين ونظام التأمين الالزامي	١
٢٥.	تطبيقات عملية في عقود الايجار	٢
٢٦.	تطبيقات عملية في المنازعات العقارية	٢
٢٧.	مساق البحث العلمي	١
المجموع الكلي لعدد الساعات		٧٠

ثانياً : الدورات التدريبية التي يجب على الطالب الالتحاق بها وتكون متطلب للتخرج من البرنامج :-

التسلسل	اسم الدورة	عدد الساعات	الفصل الدراسي
١.	دورة مهارات طباعة / دورة مهارات الحاسوب	٣٠	الفصل الثالث
٢.	الوسائل البديلة لحل المنازعات المدنية/الوساطة	١٢	
٣.	المبادئ العامة المحاسبية والمالية	١٨	
٤.	مهارات الاتصال والتواصل	٤٤	
٥.	تطبيقات عملية في حقوق الملكية الفكرية: العلامات التجارية/ حق المؤلف، منافسة غير مشروعة	٢٤	الفصل الرابع
٦.	دورة ادارة ملف الدعوى	١٢	
٧.	دورة مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التقاضي	١٨	

ثالثاً : المتطلبات الرئيسية للبرنامج التي يجب على الطالب القيام بها وتكون متطلب للتخرج :-

أ. التعلم بالملازمة : ربط كل طالب مع قاضي ممارس ابتداءً من الفصل الثاني ولغاية نهاية البرنامج ووفق برنامج زمني تحدده ادارة المعهد بالتعاون مع المجلس القضائي.

ب. الورقة البحثية: في نهاية كل فصل دراسي يقدم الطلبة لمدرسي المواد القانونية ورقة بحثية حول جزئية قانونية من الموضوعات ذات الصلة بالمادة وبما لا يقل عن ٢٥٠٠ كلمة ، حيث يوزع المدرس على الطلبة مواضيع الاوراق البحثية في بداية الفصل ، ويحتسب للورقة البحثية نصف علامة المشاركة.

ج. عدد من الزيارات الميدانية لمؤسسات لها علاقة بالعمل القضائي وحسب المواد الدراسية الواردة في الخطة لكل فصل، ويشرف محاضر المادة وعلى النحو الآتي :-

التسلسل	مكان الزيارة	عدد الساعات	الفصل الدراسي
١.	ادارة حماية الاسرة	٥ ساعات	الفصل الثاني
٢.	ادارة المختبرات والادلة الجرمية	٦ ساعات	
٣.	محكمة الجنايات الكبرى	٥ ساعات	
٤.	مركز اصلاح وتأهيل	٥ ساعات	
٥.	وحدة الجرائم الالكترونية - مديرية الامن العام	٥ ساعات	الفصل الثالث
٦.	البنك المركزي الاردني	٥ ساعات	
٧.	السوق المالي وهيئة الأوراق المالية ومركز الإيداع	٦ ساعات	
٨.	دائرة مراقبة الشركات	٥ ساعات	الفصل الرابع
٩.	المركز الوطني للطب الشرعي	٥ ساعات	
١٠.	محكمة الاحداث ودور الرعاية	٥ ساعات	
١١.	المركز الوطني لحقوق الانسان	٥ ساعات	

د. حضور المحاضرات العامة مع متحدثين رئيسيين.

هـ. عقد امتحان تقييمي للطلبة لتحديد مستوى المهارات الحاسوبية والطباعة. /في بداية السنة الدراسية الاولى.

و. عقد امتحان تقييمي للطلبة لتحديد مستوى المهارات في اللغتين الانجليزية والفرنسية. /في بداية السنة الدراسية الاولى.

- رابعاً : توزيع المواد والمساقات والدورات والمتطلبات الرئيسية للبرنامج على الفصول الدراسية وعلى النحو الآتي :-
- السنة الدراسية الاولى / الفصل الدراسي الأول: (٢٢) اسبوع / عدد الساعات (١٩) ساعة

الرقم	المادة الدراسية	عدد الساعات	عدد المحاضرات	عدد الساعات الكلية
١.	قواعد السلوك القضائي	١	١	٢٢
٢.	تطبيقات عملية في القانون المدني ١/ مصادر الالتزام والمسؤولية العقدية	٣	٢	٦٦
٣.	تطبيقات عملية في قانون العقوبات ١/ الجرائم الواقعة على الاشخاص	٣	٢	٦٦
٤.	تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات الجزائية ١/ تطبيقات عملية في قانون محاكم الصلح /جزاء	٤	٢	٨٨
٥.	تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات المدنية ١/ تطبيقات عملية في قانون محاكم الصلح /حقوق	٤	٢	٨٨
٦.	لغة أجنبية الانجليزية أو الفرنسية	٤	٢	٨٨
	المجموع	١٩	١١	٤١٨

#### المتطلبات الرئيسية خلال الفصل الاول:

- أ. الورقة البحثية : في نهاية الفصل يقدم الطلبة لمدرسي المواد القانونية ورقة بحث حول جزئية قانونية من الموضوعات ذات الصلة بالمادة وبما لا يقل عن ٢٥٠٠ كلمة ، حيث يوزع المدرس على الطلبة مواضيع الاوراق البحثية في بداية الفصل ، ويحتسب للورقة البحثية نصف علامة المشاركة.
- ب. حضور محاضرات عامة مع متحدثين رئيسيين.

● السنة الدراسية الاولى / الفصل الدراسي الثاني: (٢٢) اسبوع / عدد الساعات (١٩) ساعة

الرقم	المادة الدراسية	عدد الساعات	عدد المحاضرات	عدد الساعات الكلية
١.	تطبيقات عملية في القانون المدني ٢ / أحكام الالتزام	٣	٢	٦٦
٢.	تطبيقات عملية في قانون العقوبات ٢ / الجرائم الواقعة على الاموال والجرائم المخلة بالثقة العامة	٣	٢	٦٦
٣.	تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات الجزائية ٢ وأصول قواعد الاثبات الجزائية	٣	٢	٦٦
٤.	تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات المدنية ٢ وأصول قواعد الاثبات المدنية	٣	٢	٦٦
٥.	اصول التفسير القانوني	١	١	٢٢
٦.	قواعد الصياغة و البلاغة / وتسبيب وصياغة الاحكام	٢	١	٤٤
٧.	لغة أجنبية الانجليزية أو الفرنسية	٤	٢	٨٨
الجماليات		١٩	١٢	٤١٨

المتطلبات الرئيسية خلال الفصل الثاني:

- أ. الورقة البحثية : في نهاية الفصل يقدم الطلبة لمدرسي المواد القانونية ورقة بحث حول جزئية قانونية من الموضوعات ذات الصلة بالمادة وبما لا يقل عن ٢٥٠٠ كلمة ، حيث يوزع المدرس على الطلبة مواضيع الاوراق البحثية في بداية الفصل ، ويحتسب للورقة البحثية نصف علامة المشاركة.
- ب. التعلم بالمالزمة: ربط كل طالب مع قاضي ممارس ووفق برنامج زمني تحدده ادارة المعهد بالتعاون مع المجلس القضائي.

- ج. حضور محاضرات عامة مع متحدثين رئيسيين.

الزيارات الميدانية بإشراف وحضور المحاضر:-

١. ادارة حماية الاسرة.
٢. ادارة المختبرات والادلة الجرمية
٣. محكمة الجنايات الكبرى.
٤. مركز اصلاح وتأهيل.

● السنة الدراسية الثانية / الفصل الدراسي الثالث : (٢٢) اسبوع / عدد الساعات (١٧) ساعة

الرقم	المادة الدراسية	عدد الساعات	عدد المحاضرات	عدد الساعات الكلية
1.	تطبيقات عملية في القانون المدني ٣/ عقود مسماة	٣	٢	٦٦
2.	المسؤولية الطبية المدنية والجزائية	١	١	٢٢
3.	تطبيقات عملية في قانون العمل و المنازعات في قانون الضمان الاجتماعي	٣	٢	٦٦
4.	الجرائم الالكترونية	٢	١	٤٤
5.	لغة أجنبية الانجليزية أو الفرنسية	٤	٢	٨٨
6.	تطبيقات عملية في القضايا التجارية	٢	١	٤٤
7.	تطبيقات عملية في التشريعات المالية والمصرفية	٢	١	٤٤
	المجموع	١٧	١٠	٣٧٤

**المتطلبات الرئيسية خلال الفصل الثالث:**

أ. الورقة البحثية: في نهاية الفصل يقدم الطلبة لمدرسي المواد القانونية ورقة بحث حول جزئية قانونية من الموضوعات ذات الصلة بالمادة وبما لا يقل عن ٢٥٠٠ كلمة ، حيث يوزع المدرس على الطلبة مواضيع الاوراق البحثية في بداية الفصل ، ويحتسب للورقة البحثية نصف علامة المشاركة.

ب. التعلم بالملازمة: ربط كل طالب مع قاضي ممارس ووفق برنامج زمني تحدده ادارة المعهد بالتعاون مع المجلس القضائي.

**ج. الزيارات الميدانية بإشراف وحضور المحاضر :**

٨. وحدة الجرائم الالكترونية.
٩. البنك المركزي الاردني.
١٠. السوق المالي وهيئة الأوراق المالية ومركز الإبداع.

**د. الدورات التدريبية خلال الفصل الثالث:**

١. دورة مهارات طباعة / دورة مهارات الحاسوب
٢. دورة الوسائل البديلة لحل المنازعات المدنية/الوساطة.
٣. مهارات الاتصال والتواصل.
٤. المبادئ العامة المحاسبية والمالية.

• السنة الدراسية الثانية / الفصل الدراسي الرابع: (٢٢) اسبوع / عدد الساعات (١٥) ساعة.

الرقم	الدراسية المادة	عدد الساعات	عدد المحاضرات	عدد الساعات الكلية
1.	تطبيقات عملية في قانون الشركات	٣	٢	٦٦
2.	تطبيقات عملية في الطب الشرعي	١	١	٢٢
3.	تطبيقات عملية في قانون الأحداث	١	١	٢٢
4.	تطبيقات عملية في قانون التنفيذ	٣	٢	٦٦
5.	تطبيقات عملية في عقود التأمين و نظام التأمين الالزامي	١	١	٢٢
6.	تطبيقات عملية في عقود الايجار	٢	١	٤٤
7.	تطبيقات عملية في المنازعات العقارية	٢	١	٤٤
8.	ادماج المعايير الدولية لحقوق الانسان في الاحكام الوطنية	١	١	٢٢
9.	مساق البحث العلمي	١	-	-
المجموع		١٥	١٠	٣٠٨

**المتطلبات الرئيسية خلال الفصل الرابع:**

أ. الورقة البحثية : في نهاية الفصل يقدم الطلبة لمدرسي المواد القانونية ورقة بحث حول جزئية قانونية من الموضوعات ذات الصلة بالمادة وبما لا يقل عن ٢٥٠٠ كلمة ، حيث يوزع المدرس على الطلبة مواضيع الاوراق البحثية في بداية الفصل ، ويحتسب للورقة البحثية نصف علامة المشاركة.

ب. التعلم بالملازمة: ربط كل طالب مع قاضي ممارس ووفق برنامج زمني تحدده ادارة المعهد بالتعاون مع المجلس القضائي.

**ج. الزيارات الميدانية بإشراف وحضور المحاضر:**

- ١- دائرة مراقبة الشركات.
- ٢- المركز الوطني للطب الشرعي.
- ٣- محكمة الاحداث ودور الرعاية.
- ٤- المركز الوطني لحقوق الانسان.

**د. الدورات التدريبية خلال الفصل الرابع:**

١. دورة ادارة ملف الدعوى
٢. دورة مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التقاضي
٣. دورة تطبيقات عملية في حقوق الملكية الفكرية: العلامات التجارية/ حق المؤلف والمنافسة غير المشروعة.

## خامساً: وصف مساقات الخطة الدراسية:-

وصف المادة
<p><b>١- قواعد السلوك القضائي:-</b></p> <p>تتضمن هذه المادة دراسة الإطار الدستوري والقانوني للسلطة القضائية وتنظيمها، كقانون استقلال القضاء ونظام الخدمة القضائية ونظام الخدمة المدنية ومدونة السلوك القضائي وغيرها من النصوص ذات الصلة مع التركيز على احترام المبادئ الاساسية كالمساواة واستقلال القضاء وضمانات القضاة خاصة في المساءلة التأديبية ومقارنتها مع تجارب دول متقدمة.</p> <p>وتتناول هذه المادة الوضع الخاص للقاضي في المجتمع واداب القاضي داخل قاعة المحكمة وخارجها.</p>
<p><b>٢- تطبيقات عملية في القانون المدني /١ مصادر الالتزام:-</b></p> <p>تهدف هذه المادة الى دراسة مختلف مصادر الالتزام من خلال النظرية العامة للعقد والتصرف الانفرادي وعناصر المسؤولية المدنية عن الفعل الضار وانواع الضمانات المترتبة عليها وتقدير التعويض. كما تهدف الى دراسة الفعل النافع والقانون كمصدر مباشر لبعض الالتزامات من خلال. عرض وتحليل النصوص القانونية وتقديرها والتطبيقات القضائية المتعلقة بها.</p> <p>كما تهدف الى دراسة المسؤولية المدنية بنوعيتها من حيث عناصرها وانواع الضمانات وتقديرها والجمع او الحيرة بين المسؤولية العقدية والتقصيرية.</p>
<p><b>٣- تطبيقات عملية في قانون العقوبات /١ الجرائم الواقعة على الاشخاص:-</b></p> <p>تهدف دراسة هذه المادة الى تناول تطبيقات عملية حول جرائم الاعتداء على النفس مع التركيز على الجرائم الجنحوية منها كجرائم القتل غير المقصود وجرائم الايذاء الجنحوي وجرائم الخطف الجنحوي وجرائم العرض الجنحوية كجريمة المداعمة المنافية للحياء وجريمة عرض فعل منافي للحياء وجرائم الخداع بوعد الزواج وجرائم إفساد الرابطة الزوجية وظروف ارتكاب هذه الجرائم، والجرائم الواقعة على الحرية والشرف وجرائم الدم والقدح والتحقير وغيرها مع التركيز على الاختصاص القضائي لكل من هذه الجرائم مع نماذج من احكام قضائية بشأن كل واحدة منها.</p>
<p><b>٤- تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات الجزائية /١ تطبيقات عملية في قانون محاكم الصلح /جزاء</b></p> <p>تهدف هذه المادة الى دراسة التطبيقات العملية في المواضيع التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>١- اجراءات تحريك دعوى العام.</li> <li>٢- التحقيق الجزائي (الاولي والابتدائي) والاجراءات المتبعة في كل من هذه التحقيقات.</li> <li>٣- قرار الاحالة الصادر من المدعي العام والزامية المحكمة ببيانات النيابة العامة من قبل المدعي العام.</li> <li>٤- حالات اعادة الدعوى الى المدعي العام لاجراء المقتضى القانوني فيما يخص الاختصاص او اضافة جرم جديد او تعديله او لغايات الاحالة في الجرائم التي تزيد على سنتين .</li> <li>٥- اجراءات المحاكمة امام قاضي الصلح وفقاً لقانون محاكم الصلح مع التطرق لموضوع البيئة الدفاعية في الاعتراض من حيث المادة (١٥) من قانون محاكم الصلح والمادة (١٧٥) من قانون اصول المحاكمات الجزائية.</li> </ol>
<p><b>٥- تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات المدنية /١ تطبيقات عملية في قانون محاكم الصلح /حقوق</b></p> <p>تتناول هذه المادة مراحل الدعوى الحقوقية من حيث متطلبات قيدها (لائحة الدعوى ومرفقاتها وترسيمها) واللوائح الجوابية ومرفقاتها وتبادل اللوائح والاساس القانوني لها (مبدأ تركيز الدعوى وحصر البيئة) والاثار المترتبة على ذلك.</p> <p>كما تتناول التبليغ القضائي والمبادئ التي تحكم جلسات المحاكمة وضبط الجلسات وادارتها. وعوارض الدعوى (الوقف ، الاسقاط ، السقوط) ونظرية البطلان الاجرائي من خلال التطبيقات القضائية العملية عليها.</p> <p>كما تهدف الى دراسة وصف الحكم الصادر في الدعوى الحقوقية من حيث حضور الاطراف وغياهم والاثار المترتبة على هذا الوصف والاختصاص القضائي بمختلف انواعه الولائي و الوظيفي او الدولي والنوعي والمكاني وتعيين المرجع في حالة التنارع.</p>
<p><b>٦- لغة أجنبية الانجليزية أو الفرنسية ١+٢+٣:-</b></p> <p>تهدف هذه المادة إلى تعميق قدرة الطالب بإحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية و ايضاله بقدر الاستطاعة الى التحدث بها ، وذلك بهدف تمكينه من التعامل مع المراجع الأجنبية عند الحاجة إليها ويتحقق ذلك من خلال تزويد الطلبة باحكام قضائية أو فصول من كتب قانونية بإحدى اللغتين ، بحيث يقوم استاذ المادة بشرح المضمون باللغة العربية ، ثم بذات اللغة الاجنبية ، والانتقال بعد ذلك الى قراءة الطلبة للاوراق التي بين ايديهم ، وقيام الاستاذ بتصويب نطقهم للغة التي يقرأون بها.</p>

## ٧- تطبيقات عملية في القانون المدني ٢/ أحكام الالتزام:-

تهدف دراسة هذه المادة بتعريف آثار الالتزام (آثار الحق) من حيث وجوب تنفيذ الالتزام ووسائل تنفيذه بالوفاء أو بما يعادل الوفاء وأنواع التنفيذ (الاختياري/الجبري العيني أو بطريق التعويض) والوسائل المشروعة لحماية التنفيذ (كدعوى غير المباشرة ودعوى الصورية والدعوى البوليصية والحجر على المدين المعسر وحق الاحتباس). كما تهدف إلى دراسة أوصاف الالتزام (الشرط والاجر وتعدد المحل والتضامن بين الدائنين- والمدينين) كما تهدف إلى دراسة انتقال الحق أو الالتزام وأسباب انقضاءه مع الإشارة للتطبيقات القضائية المتعلقة بمختلف المواضيع.

## ٨- تطبيقات عملية في قانون العقوبات ٢/ الجرائم الواقعة على الأموال والجرائم المخلة بالثقة العامة:-

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية حول الجرائم الواقعة على الأموال كجريمة السرقة الجنحوية (المواد من ٤٠٦ إلى ٤١٣)، بالإضافة إلى تناول جرائم اغتصاب التوقيع أو جرائم التهويل وجريمة الابتزاز وجريمة استعمال أشياء الغير بدون وجه حق وجرائم الاحتيال البسيط والمشدد والجنح الواردة في المواد ٤١٩ و ٤٢٠ من قانون العقوبات، وجرائم الشيكات وجريمة إساءة الأمانة بشقيها البسيطة والمشددة وجرائم الافلاس والغش والاضرار بالدائنين المواد من ٤٣٨ إلى ٤٤٢ وجرائم الاضرار بملاك الدولة والافراد والتعدي على المزروعات والحيوانات والجرائم المتعلقة بالمياه وحماية الطرق والمحلات العامة واملاك الناس والمخالفات ضد الاداب والراحة العامة والثقة العامة، وجرائم استعمال السلطة والاحلال بواجبات الوظيفة والجرائم الواقعة على السلطة العامة.

## ٩- تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات الجزائية ٢ وأصول قواعد الاثبات الجزائية:-

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية في النظرية العامة للبطلان والنظرية العامة للاختصاص فيما يتعلق بقانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون محاكم الصلح وقانون الاحداث بالإضافة إلى عرض تطبيقات عملية حول الاحكام التي تصدر بنتيجة اجراءات محاكم الصلح من الناحية الجزائية وطرق مراجعتها.

## ١٠- تطبيقات عملية في قانون اصول المحاكمات المدنية ٢ وأصول قواعد الاثبات المدنية:-

تتناول هذه المادة تطبيقات عملية لعمل المحاكم حيث يتم عرض مختصر لنظرية القضاء الوقي (المستعمل) والدفع بمختلف انواعها (الشكلية والموضوعية والدفع بعدم القبول) والطلبات العارضة (الاضافية والدعوى المتقابلة والتدخل والادخال). كما تتناول اجراءات الكشف (المعاينة) والخبرة واجراءات تحقيق الادلة الكتابية (المضاهاة والاستكتاب و سماع الشهود و العمل الفني والمخبري). كما تتناول قواعد اصدار الاحكام وعملية توثيق الاحكام الحقوقية (مسودة الحكم) ونسخة الحكم الاصلية مع مراعاة عناصر الحكم (الديباجة والوقائع والاسباب والمنطوق) وبيانات الحكم، والجزاء المترتبة على مخالفتها. كما تتناول الاحكام العامة لطرق الطعن والطعن بطريق الاعتراض وفقا لقانون محاكم الصلح.

## ١١- اصول التفسير القانوني:-

تتناول هذه المادة بيان ماهية التفسير القانوني؛ من حيث تحديد مفهومه لغةً واصطلاحاً وتمييزه عما يختلط به من مصطلحات (كالتأويل والتكييف) للوقوف على حدود التفسير، وكذلك بيان الأهمية العلمية والعملية للتفسير من حيث الكشف عن مضمون النصوص ومعانيها ورفع التعارض بينها وتجليه ما يكتنفها من غموض. كما تتناول مبررات ودواعي التفسير ومذاهبه وأنواع التفسير من حيث مصدره وطرق التفسير. مع التركيز على التفسير التشريعي ودور الديوان الخاص بتفسير القوانين، وبيان دور المحاكم وسلطة القاضي في مجال تفسير القانون. والاختصاص الحصري للمحكمة الدستورية لتفسير الدستور. كما تتناول هذه المادة تفسير العقود استناداً للقواعد الواردة في القانون المدني والمذكرات الايضاحية ومجلة الاحكام العدلية وشرحها، وبيان سلطة القاضي في هذا الشأن. على ان يتم ذلك كله من خلال تطبيقات عملية وعرض نماذج من الاجتهادات القضائية والقرارات التفسيرية مع ابراز حدود رقابة محكمة التمييز على التفسير بنوعيه (القانون والعقود).

## ١٢- قواعد الصياغة والبلاغة / وتسيب وصياغة الاحكام:-

تهدف هذه المادة إلى تطوير القدرات اللغوية للطالب وخاصة الكتابية، وعرض الأخطاء اللغوية الشائعة، كما تهدف هذه المادة إلى تدريب الطالب على مهارات إصدار الحكم القضائي مراعيًا طريقة صياغة الاحكام وعناصر وبيانات الحكم وفق القانون، مع التركيز على تسيب الحكم والآثار القانونية المترتبة على قصور التسيب والتعليل وفساد الاستدلال.

## ١٣- تطبيقات عملية في القانون المدني ٣/ عقود مسماة:-

تهدف هذه المادة إلى التعريف بالعقود المسماة ودراسة أهم هذه العقود كعقد الوكالة والبيع والعمل والايجار والقرض والكفالة وعرض اجتهادات قضائية كنماذج عليها.



#### ١٤- المسؤولية الطبية المدنية والجزائية:-

تهدف هذه المادة الى التعريف بالعمل الطبي والاساس القانوني لإباحة عمل الطبيب وشروط العمل الطبي والخطأ الطبي وطبيعة إلتزام الطبيب ( بذل عناية او تحقيق نتيجة ) واركان المسؤولية الجزائية والمسؤولية المدنية للطبيب عن الاخلال بواجبات وظيفته الواردة في تشريعات مزاوله مهنة الطب وقانون العقوبات. كما تهدف هذه المادة الى بيان الجرائم المرتبطة بالعمل الطبي والمصدقات الصادرة عن اطباء كتقارير الطبية.

#### ١٥- تطبيقات عملية في قانون العمل و المنازعات في قانون الضمان الاجتماعي:-

تهدف هذه المادة الى دراسة عقد العمل الفردي والتزامات وحقوق كل من العامل ورب العمل مع التركيز على طرق اثبات الحقوق العمالية وخاصةً الحقوق المالية للعامل وحالات فصل العامل وفسخ عقد العمل والتزامات العامل تجاه رب العمل والدعاوى العمالية التي تخمبها مع الإشارة الى ارتباطه بالتشريعات الأخرى كقانون الضمان الاجتماعي والتطبيقات القضائية لهذه المنازعات.

#### ١٦- الجرائم الالكترونية:-

تتناول هذه المادة التعريف بالجرائم الالكترونية المرتكبة عبر الانترنت وبيان أنواعها واشكالها وصورها واركائها مع التركيز على الجرائم المرتكبة بالوسائل الالكترونية وفقاً لاي وصف ينطبق عليها في قانون العقوبات سندا لاحكام المادة (١٥) من قانون العقوبات وكذلك جرائم الدم والقذح والتحقيق كما في نص المادة (١١) من قانون الجرائم الالكترونية.

#### ١٧- تطبيقات عملية في القضايا التجارية:-

تتناول هذه المادة الاعمال التجارية والاسم التجاري والعلامات التجارية مع التركيز على اختصاصات قاضي الصلح بهذا الشأن والاتفاقيات الدولية المتعلقة بها. كما تناول الأوراق التجارية من خلال النصوص القانونية النازمة لها وعرض نماذج لها والمشاكل العملية التي تثيرها. وذلك كله من خلال التطبيقات العملية والاجتهادات القضائية وخاصةً اجتهاد محكمة التمييز.

#### ١٨- تطبيقات عملية في التشريعات المالية والمصرفية:-

تتناول هذه المادة العمليات المصرفية وخاصةً الحسابات المصرفية وعقد القرض وبطاقات الائتمان وذلك كله من خلال التطبيقات العملية والاجتهادات القضائية وخاصةً اجتهاد محكمة التمييز.

#### ١٩- ادماج المعايير الدولية لحقوق الانسان في الاحكام الوطنية:

تهدف هذه المادة إلى التعريف بالقانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان وكذلك الآليات الدولية والوطنية المتبعة، وما يتضمنه ذلك من اتفاقيات دولية وتشريعات وطنية ذات علاقة مع إعطاء عرض موجز للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع عرض لمضمون مواد الحقوق والحريات في الدستور الأردني المتعلقة بعدم جواز تأثير القوانين التي تصدر على جوهر الحقوق والحريات أو المساس بأساسياتها وذلك ليمكن القاضي عند إصدار حكمه من تفسير وتطبيق مدلول الحقوق والحريات الواردة في الدستور ، بالإضافة إلى إبراز دور القاضي الوطني في مكافحة الاتجار بالبشر

#### ٢٠- تطبيقات عملية في قانون الشركات:

تهدف هذه المادة الى :

- ١- إعطاء فكرة موجزة عن أنواع الشركات التي يتم تسجيلها بمقتضى قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته.
- ٢- الشخصية الاعتبارية للشركة والفرق بينها وبين المؤسسة الفردية.
- ٣- اثر التخلف عن التقييد بإجراءات التسجيل المنصوص عليها في المواد (١١ و ١٣ و ١٤) من قانون الشركات.
- ٤- إدارة شركة التضامن وعلاقة الشركاء ببعضهم وبالغير.
- ٥- التعريف بشركة المحاصة وعدم تمتعها بالشخصية الاعتبارية وعدم خضوعها لأحكام وإجراءات التسجيل والترخيص.
- ٦- إدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة واعتبار مدير الشركة مسؤول تجاه الشركة والشركاء فيها والغير عن ارتكابه أي مخالفة لأحكام قانون الشركات والأنظمة الصادرة بموجبه وعقد تأسيس الشركة ونظامها.
- ٧- مسؤولية الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة.
- ٨- اثر تحويل الشركات واندماجها وتملكها على الشخصية الاعتبارية للشركة ومسؤولية الشركاء عن الديون.
- ٩- تسجيل الشركات الأجنبية العاملة في المملكة والشركات غير العاملة (شركات المقر ومكاتب التمثيل).
- ١٠- تصفية الشركة والاحكام العامة للتصفية وما يترتب على صدور قرار التصفية.

#### ٢١- تطبيقات عملية في الطب الشرعي:

التعريف بعلم الطب الشرعي والأنظمة الطبية المختلفة، وبالتقارير الطبية القضائية، وكيفية تطويرها للمساعدة في تكييف القضايا الجنائية والمدنية وكذلك تهدف إلى شرح الإجراءات الأساسية الواجب اتباعها والتي تشكل مبادئ عامة في التعامل مع الحالات الطبية القضائية والتعامل مع تقارير الخبرة، وتحرير المصطلحات الطبية، وتوحيد المفاهيم، وبخاصة في الحالات الطبية القضائية بمختلف أنواعها. كما ستناول مفهوم الموافقة على الفحص الطبي والاعتداءات الجنسية والوفاة.

#### ٢٢- تطبيقات عملية في قانون الأحداث:

يشرح المساق باختصار المبادئ العامة في قانون الأحداث وكيفية التعامل مع الحالات الواردة وطبيعة القرار الواجب اتخاذه من القاضي من أجل الاحتفاظ مع الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الحدث. وكذلك التطبيقات العملية في كيفية التعامل مع الأحداث من الجنسين، وكما تتناول هذه المادة تعريف بمهية العنف الأسري و الحدث ونطاق المسؤولية الجنائية للحدث وكيفية معاملته وتطبيق الجزاءات و /أو التدابير الخاصة به في ضوء التشريعات والمواثيق الدولية مع التركيز على أهم ما ورد في قانون الأحداث الجديد و دور قاضي تسوية النزاع و قاضي تنفيذ العقوبة و استخدام الوسائل البديلة للجزاءات السالبة للحرية ، و استعراض المعايير الدولية الخاصة بالعدالة الجنائية للأحداث.

#### ٢٣- تطبيقات عملية في قانون التنفيذ:

تناول هذه المادة التعريف بقانون التنفيذ ودائرة التنفيذ والسندات التنفيذية والاحكام العامة لها مع التركيز على ابراز الفرق بين (مفهوم واثر انكار الدين في قانون التنفيذ ما قبل تعديله بالقانون المعدل النافذ) وبين (مفهوم واثر انكار التوقيع الذي نص عليه في القانون النافذ) ومنازعات او إشكالات التنفيذ (الوقتية والموضوعية) والصعوبات المادية التي تعترض إجراءات التنفيذ ووسائل مواجهتها، والطعن في القرارات الصادرة بشأن التنفيذ وإيقاف التنفيذ والتنفيذ المعجل ، اضافة الى حبس المدين والمنع من السفر كوسائل غير مباشرة للضغط على المدين. كما تتناول هذه المادة التمييز بين الحجز التنفيذي والحجز الاحتياطي وتوزيع حصيلة التنفيذ مع بيان أولويات التوزيع.

#### ٢٤- تطبيقات عملية في عقود التأمين ونظام التأمين الإلزامي:

يشرح المساق باختصار التعريف بعقد التأمين حسب مفاهيمه القديمة والحديثة والأسس التي يقوم عليها عقد التأمين بشكل عام وأقسام التأمين، وعنصر المصلحة في كل من التأمين على الأشياء والأشخاص، وخصائص عقد التأمين وإبرامه إضافة إلى آثار العقد والتزامات المؤمن والمؤمن له وفقاً لعقد التأمين.

ومن أهم منازعات تأمين المركبات التي يعنى هذا المساق بها هي:

- ١- الصفة التعويضية في تأمين الأضرار المادية.
  - ٢- التأمين الإلزامي.
  - ٣- التأمين الشامل.
  - ٤- هل عقد التأمين عقد إذعان.
  - ٥- الحلول القانوني.
  - ٦- الدعوى المباشرة.
  - ٧- أحكام الشروط الرضائية التي تتضمنها وثيقة التأمين الشامل.
  - ٨- اتجاهات محكمة التمييز في التوسع بصحة الشروط الرضائية في عقد التأمين الشامل وتضييق نطاق المادة (٩٢٤) من القانون المدني.
  - ٩- التعامل مع تقارير خبراء المركبات في تقدير أضرار الحادث.
  - ١٠- الحوادث المفتعلة.
  - ١١- أضرار المركبات مجهولة المصدر.
  - ١٢- دعاوى الرجوع المستندة للمادة (١٦) من نظام التأمين الإلزامي.
  - ١٣- تقادم دعوى التأمين.
- التطبيقات القضائية على الأمور الواردة في البنود من ١-١٣ أعلاه.

## ٢٥- تطبيقات عملية في عقود الإيجار:

يشرح المساق تطبيقات عملية للمنازعات التي تثار بمناسبة عقود الإيجار من حيث انعقادها وآثارها واشكالياتها العملية على ضوء قانون المالكين والمستأجرين وقانون التأجير التمويلي والقانون المدني، وأحكام القضاء المستعجل. ومن أهم المنازعات التي يعنى هذا المساق بها هي تلك الناشئة عن:

- ١- التطبيقات العملية على دعوى عقد الإيجار: تكييف العقد، والتمييز بين عقد الإيجار وما يشته به من عقود. والتمييز بين عقود الإيجار الخاضعة للقانون المدني وتلك الخاضعة لقانون المالكين والمستأجرين. والتمييز بين دعوى التعرض للمستأجر في استيفاء المنفعة ودعوى منع المعارضة في المنفعة.
- ٢- دعوى إخلاء المأجور.
- ٣- دعوى منع المعارضة.
- ٤- دعوى استرداد المأجور وفق قانون المالكين والمستأجرين.
- ٥- دعوى استرداد المأجور وفق قانون التأجير التمويلي.

## ٢٦- تطبيقات عملية في المنازعات العقارية:

يشرح المساق تطبيقات عملية للمنازعات العقارية بمختلف أنواعها واشكالياتها العملية على ضوء قانون الملكية العقارية والقانون المدني والقوانين الخاصة ذات العلاقة. ومن أهم المنازعات التي يعنى هذا المساق بها هي تلك الناشئة عن:

- ١- دعوى ابطال التصرفات العقارية
- ٢- دعوى منع المعارضة في الملكية.
- ٣- دعوى منع المعارضة في المنفعة.
- ٤- تنفيذ سند الرهن.
- ٥- دعوى التعويض عن فتح الطريق وإنشاء الجسور، وعوامل تقدير التعويض بما فيها نسبة التحسين.
- ٦- الوكالة المنصوص عليها في المادتين (١٦ و١٥) من قانون الملكية العقارية رقم ١٣ لسنة ٢٠١٩
- ٧- البيع لقاء الإعالة المنصوص عليه في المادة (١٧) من قانون الملكية العقارية رقم ١٣ لسنة ٢٠١٩
- ٨- دعوى استرداد عوائد التنظيم.

## ٢٧- مساق البحث العلمي

يختار الطلبة مواضيع أبحاثهم في مطلع السنة الثانية من البرنامج وتقوم اللجنة العلمية بإجازة الموضوعات أو تعديلها وتعيين المشرف عليه من أحد القضاة أو الأكاديميين من كليات الحقوق في الجامعات، ويناقش من قبل لجنة مشكلة من ثلاثة أعضاء من بينهم المشرف على البحث، وتحدد له الدرجة المستحقة وتضاف إلى مجموع علامات الطالب.